Center for International Private Enterprise
مركز المشروعات الدولية الخاصة

الشفافية: ضرورة في الأزمات

كريم شعبان - IOM وبوب هاريس - CAE

أكثر من أي وقت مضى، أصبح من الضروري ضمان قيام الحكومات ومنظمات الاعمال ذات العضوية الطوعية بتطبيق معايير الشفافية او السعي نحو تطبيقها في جميع أعمالها.

عند التصدّي لأزمة (كوفيد -19) أو ما بات يُعرف بجائحة كورونا، يتعيّن على الحكومات اتخاذ قرارات عاجلة بشأن خطط الإغاثة الصحية والاقتصادية أو وضع برامج لتحفيز الاقتصاد. تنطوي هذه القرارات على مضامين مهمّة بالنسبة لمؤسسات الأعمال وللاقتصاد بمجمله على المدى القصير والطويل، وإن افتقرت هذه الخطط للشفافية والمشاركة الشاملة عند تصميمها وتنفيذها وتعديلها بناء على رأي الأطراف المعنية فيها، ولذلك يخشي ان تنتهي الى الفشل من تحقيق ما كانت تصبو اليه.
ونظراً للأهمية البالغة لدور جمعيات الأعمال في التأكد من أن الإستجابة الحكومية للجائحة تمت بصورة شفافة وبمشاركة من الأطراف المعنية، فهي أيضاً تتحمل مسؤولية التعامل مع أعضائها والحرص على شفافية هذا التعامل والتعبير عن رأي غالبية الاعضاء؛ ولذلك يتعيّن على جمعيات الأعمال أن تعدّل خططها وأن تصمم وتنظّم الجهود لكسب التأييد إضافةً إلى تقديم خدمات مبتكرة ذات قيمة للأعضاء وفي ونفس الوقت ملائمة لهذه الظروف التي يعيشها العالم.

في هذا الإطار نذكر إحدى منظمات المجتمع المدني والتي تستحق منّا كل الإحترام والتقدير، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. وهي أحد فروع منظمة "الشفافية الدولية" ولديها فروع في أكثرمن مئة دولة في العالم تقوم على دعم مفهوم الشفافية والترويج له؛ لأن الشفافية هي من دروع صدّ الفساد الحكومي وسوء الإدارة.

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
لا فساد

أُنشِئت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية في عام 1999 بعد أن أدركت مجموعة من رجال الأعمال والأكاديميين والاقتصاديين والمحامين والمفكرين حقيقة وجود الفساد ووصوله إلى مستويات غير مقبولة في لبنان والحاجة إلى التحرك ضدّه ومكافحته من خلال المجتمع المدني.

تكافح الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية الفساد وتسعى إلى تحسين نوعية الحياة وتشجيع مسؤولي الحكومة على إتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الشفافية والمساءلة. وهي استراتيجية مستخدمة في مختلف دول العالم من خلال فروع منظمة "الشفافية الدولية".

تدعو الجمعية إلى الإصلاح من خلال التركيز على التطوير المؤسسي ومن خلال بناء التحالفات مع الجهات الأخرى ذات المصلحة والمنخرطة في مكافحة الفساد بما فيها الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني ولا تُعنى الجمعية في تحقيقات قضايا الفساد الفردية ولا تكشف عنها.

إكتسب عمل الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية أهمية بالغة من خلال التأكيد على أن توجه الحكومة اللبنانية للإستجابة لمتطلبات الجائحة هو توجه شامل وكفؤ وعادل وفاعل وشفاف لكافة أصحاب العلاقة المشتركة. فهم يطالبون الحكومة اللبنانية بممارسة أعلى معايير الشفافية في جمع التبرعات العينية والمالية وصرفها والإبلاغ عنها ، وكذلك في الإنفاق العام وعمليات الشراء المرتبطة به. كما تطالب الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية أيضًا بإنشاء خط ساخن لأي شخص للإبلاغ عن حالات الاحتيال أو التبديد أو إساءة استخدام السلطة فيما يتعلق بإدارة الأموال العامة. ويطالبون أيضاً بآليات لحماية الأفراد الذين يبلغون عن مثل هذه الحالات.

وقد سلط بدري المعوشي، رئيس الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، الضوء على مهمة الجمعية في التحسين المستمر لممارسات الحوكمة داخليًا ومع الحكومة على النحو التالي "... رحلة من التحسين المستمر للأنظمة والإجراءات والسياسات ، والتي تعكس المساءلة والمسؤولية والشمول والشفافية والإنصاف بشكل عام ... تعتبر رحلة طويلة ولكن الشيء المهم هو الالتزام بها وأن تكون على طريقها الصحيح."

تطبيق جمعيات الأعمال لمبدأ الشفافية

الشفافية مفهوم ومبدأ جوهري في الحوكمة الرشيدة. وتُعتمد في أحيان كثيرة كمبدأ لتوجيه نقاشات مجالس الإدارة مع أفراد الكادر والقرارات التي تتخذها هذه المجالس.

في العادة، يتوقع أعضاء أي جمعية من الجمعيات أن تراعي جمعيتهم مفهوم سياسة الباب المفتوح وهم يرغبون في أن تكون لديهم ثقة في المجلس والقرارات التي يتخذها بالنيابة عنهم.

وقد تمارس بعض الجمعيات ما يتناقض تماما مع مبادئ الشفافية، فنجدها تحيط اعمالها بسياج من السرية وتحجب المعلومات عن أعضاءها أو ألا تشاركهم الإستراتيجية أو تطلعهم على التقارير. إن هذه الجمعيات لا تأبه بملاحظات أعضائها والعاملين فيها ولا تدعوهم إلى التعبير عن آرائهم؛ وقد يصل بها الأمر إلى غض الطرف عن الممارسات غير الأخلاقية والتسامح فيها، كما أن مجلس إدارات هذه الجمعيات يمكن أن يحدد ويقيد الحصول على المعلومة وحضور الاجتماعات، وإن حدثت مشاكل معينة، قد ترفض هذه المجالس الاعتراف بها ومعالجتها – على سبيل المثال - حالات تضارب المصالح والانحرافات المالية داخل الجمعيات.

الجمعيات الناجحة هي التي تعتمد الشفافية قيمة رئيسية لها بالإضافة إلى كونها نهجاً رسمياً تعتمده مجالس إدارتها.

وبالإضافة إلى تبني مبدأ الشفافية، يجب تنفيذ الآتي:

- ينبغي توعية الأعضاء بأهمية الشفافية المتبناة في الجمعية وما تعنيه وكيفية ترجمتها إلى عمل على أرض الواقع وهو ما يُسهم في تعزيز ولاء الأعضاء لجمعيتهم وفي الحفاظ على نِسَب العضوية فيها.
- ينبغي تدريب الإدارة وأفراد الكادر على مفهوم الشفافية وتشجيعهم على تثقيف الأعضاء حول طريقة إظهارها في الممارسات الفعلية. ووضع هذه الرسائل أيضاً ضمن استراتيجية الاتصال الخاصة بالجمعية وضمن مختلف برامجها وأنشطتها.
- على مجلس الإدارة التشجيع على الاجتماعات العلنية (المفتوحة) وتعميم جدول الأعمال على المعنيين قبل انعقاد الاجتماع. تقوم معظم مجالس الإدارة بعقد اجتماعاتها عن بعد حالياً باستخدام التكنولوجيا حيث أن التكنولوجيا تُيسّرعملية توسعة المشاركة بها.
- السعي المستمر للحصول على مساهمة الأعضاء وأصحاب العلاقة المشتركة. والدعوة إلى المشاركة من خلال الاستبيانات وربما مجموعات النقاش عبر الإنترنت وغيرها من المنصّات التكنولوجية. وفي هذا الإطار يُوصى وبشدّة توسيع نطاق المشاركة الشاملة وإشراك جميع المعنيين خصوصاً في هذه الأوقات الحرجة، "فالأشخاص دوماً يدعمون الفعاليات التي يساهمون في إنشائها".
- تحديث الخطة الاستراتيجية للجمعية وتوزيعها على نطاق واسع على الأعضاء وأصحاب العلاقة المشتركة وتوفير نسخ محدّثة بانتظام حول الإنجاز المحقق لبيان كفاءة هذه الخطة وإمكانية الاعتماد عليها.
- التفكير في تنظيم فريق عمل يكون بمثابة "خلية إدارة الأزمة" بحيث يتصل مع الأعضاء بشكل منتظم لتفقّد أحوالهم والتعبير عن التعاطف معهم بالإضافة إلى تزويدهم بالمعلومات والتحليلات القيّمة.
- مارس دور القيادة و رسخ الاحساس به و بثّ الأمل في نفوس الأعضاء واشعرهم بالثقة وبقدرة الجمعية على تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم. بعد ذلك، على الجمعية أن تنفّذ ما وعدت به وأن تصدر التقارير اللازمة حول ذلك.
- الإفصاح عن حالات تضارب المصالح سواء كانت متوقعة أو حاصلة في الوقت الراهن وتجنُّب الأشخاص الذين يتلاعبون بصنع القرار.
- تحديد الأسعار وتخصيص حصة السوق تعتبر جريمة. تؤخذ محاولات الاحتكار على محمل الجد في معظم الدول وقد تتسبب بمخاطر و اضرار كارثية تترتب على الجمعية وأعضاء مجلس إدارتها ناهيك عن الضرر الجسيم الذي سيلحق بسمعة الجمعية.

- يجب التأكد من وجود سياسة للإبلاغ عن المخالفات لحماية أولئك الذين يدقّون ناقوس الخطر ويكشفون حالات الغش والاحتيال وهدر الموارد أو سوء استعمال السلطة.
- إذا كنت تعمل على توجيه الاعضاء للعمل الخيري و التبرع لجهات معينه او تعمل على انشاء صندوق مالي للاغاثه او التبرع مباشرة من الجمعية لتقليص الاضرار الاقتصادية و الانسانية الناتجة عن جائحة الكورونا ,اذن اعتمد الشفافية كسياسة رئيسية يتمركز عليها العمل و توجهه.

تعتبر الشفافية مبدا جوهريا من مبادئ الادارة والتنظيم لعمل الافراد في الجمعية وتسيير شؤونهم.

- على المدير التنفيذي ورؤساء الدوائر/الأقسام أن يكونوا نموذجاً للشفافية في عملهم مع مجلس الأمناء وأعضاء فرق العمل.
- احرص على تحديث الموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي بمعلومات دقيقة و باستمرار وافتح الباب أمام الاستفسارات و المشاركة.
- تأكد من صدور التقارير المالية في الوقت المطلوب وتأكد من دقتها وشموليتها.
- بالنسبة للمشتريات، احرص على تطبيق ممارسات المشتريات والمحاسبة السليمة ولا تتذرع بالأزمة الحالية فلا مجال للعثرات في هذا المجال.
- أجب بطريقة ملائمة وفي الوقت المطلوب على استفسارات الأعضاء وبخاصة في ظل الظروف الحالية. وفكّر في استحداث خطّ اتصال ساخن يعمل على مدار الساعة لخدمة أعضاء الجمعية.
- حفز الإبلاغ عن المخالفات.

يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني بما فيهم الجمعيات التي تمثل مجتمع الأعمال نموذجاً للشفافية ,كما أن عليهم مناصرة مسؤولي القطاع العام لتبني و تطبيق اعلى معايير الشفافية. فالجمعيات التي تعمل بالخفاء تقاد الى الهلاك و بالتالي المجتمعات التي تعمل بالخفاء تكون سببا لتدمير الأمة.

<u>عن كاتبي المقال:</u>

كريم شعبان, IOM - مدير برامج دول شرق البحرالأبيض المتوسط في

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

(للعربية). www.cipe-arabia.org • www.cipe.org • kshaaban@cipe.org

بوب هاريس, CAE - يقدم نصائح ونماذج مجانية للحوكمة من خلال الرابط:

www.nonprofitcenter.com • Bob@rchcae.com